

## رفض طعون 18 قياديًا بالإخوان بـ"قوائم الكيانات الإرهابية"



الأحد 2 أبريل 2017 04:04 م

قضت محكمة النقض، برفض طعن 18 من قيادات الإخوان بينهم الدكتور محمد بديع مرشد الإخوان المسلمين، ومحمد مهدي عاكف المرشد العام السابق، والدكتور سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب الشرعي السابق، وأيدت المحكمة القرار الصادر من محكمة الجنايات بإدراجهم بما يسمى "قوائم الكيانات الإرهابية".

شملت قائمة الطاعنين المدرجين على قوائم الكيانات الإرهابية كل من: عبدالرحيم محمد عبدالرحيم، ومصطفى عبدالعظيم البشلوي، ومحمد عبدالعظيم البشلوي، وعاطف عبدالجليل السمرى، ومحمد بديع، وخيرت الشاطر، ورشاد البيومي، ومحمد مهدي عاكف، ومحمد سعد الكتاتني، وأيمن هدهد، وأسامة ياسين، ومحمد البلتاجي، وعصام العريان، ومحمود عزت، وحسام أبوبكر، وأحمد شوشة، ومحمود أحمد أبوزيد الزناتي، ورضا فهمي عبده خليل

كان النائب العام قد طلب من محكمة الجنايات إدراجهم على قوائم الكيانات الإرهابية، وأسندت النيابة العامة للمتهمين فى محاكمتهم بالقضية المعروفة إعلاميا بهزلية "أحداث المقطم" والتي أسفرت عن استشهاد 9 أشخاص وإصابة 91 آخرين

وقضت محكمة جنايات القاهرة، بإحالة أوراق الداعية الإسلامية الدكتور وجدى غنيم لمفتى العسكر لإبداء الرأى الشرعى، فى الهزلية المعروفة باسم "خلية وجدى غنيم"، والتي ضمت عبد الله هشام وعبد لله فياض، وحددت جلسة 29 ابريل للنطق بالحكم، مع استمرار حبس المتهمين

كانت النيابة العامة قد لفقت لكل من عبد الله هشام محمود حسين "22 سنة" طالب محبوس وعبد الله عيد فياض "21 سنة" طالب بالمعهد العالى للدراسات والتكنولوجيا "معتقل" وسعيد عبد الستار محمد سعيد 32 "حر" ومجدى عثمان جاه الرسول "40 سنة" ومحمد عصام الدين حسن بحر عبد المولى "25 سنة" محامى "معتقل" ومحمد عبد الحميد احمد عبد الحافظ "34 سنة" وأحمد محمد طارق حسن الحناوى 29 سنة معتقل ووجدى عبد الحميد غنيم 64 سنة .

وكانت النيابة العامة قد وضعت التهم المعلبة الجاهزة للعسكر كمقصد إتهام ، بأنهم فى الفترة من عام 2003 وحتى أكتوبر 2015 قاموا بتأسيس جماعة أسست على خلاف أحكام القانون، الغرض منها الدعوة لتعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، بأن أنشأوا وأسسوا، وتولى المتهم الأول، زعامة جماعة تدعو لتكفير الحاكم وشرعية الخروج عليه وتغيير نظام الحكم بالقوة والاعتداء على أفراد القوات المسلحة والشرطة ومنشأتها واستباحة دماء المسيحيين ودور عبادتهم، واستحلال اموالهم وممتلكاتهم بهدف اخلال النظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر